

جدوى تحول الشركات الصناعية العامة إلى التمويل الذاتي في العراق للمدة (2011-2018)

أ.د ثائر محمود رشيد العاني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
dthaer2009@yahoo.com

الباحثة: دعاء عبدالحسين جلوب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد
duaaalhilfi91@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الشركات الصناعية في العراق وتقييم تجربة التحول لإحدى الشركات الصناعية التي اتجهت نحو التمويل الذاتي، ذلك ان معظم الشركات الصناعية تعاني من خسائر مادية كبيرة وهذا الخسائر تتحملها وزارة المالية التي يكون عبء مالي كبير عليها في الوقت التي تسعى فيه الدولة الى توجيه مواردها للتنمية الاقتصادية، وان الشركات الصناعية مازالت بعيدة عن التمويل الذاتي اسوأ بالشركات الصناعية الاخرى التي اتجهت نفس الاتجاه، واهمية اجراء تغيرات جذرية في الشركات الصناعية بزيادة كفاءتها التنظيمية وقدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق، التمويل الذاتي، التحول.

Feasibility of converting public industrial companies to self-financing in Iraq (2011-2018)

Researcher: Doaa Abdulhussein challoob
College of Administration And Economics
University of Baghdad

Prof. Dr. Thaer M. Rashid Al-Ani
College of Administration And Economics
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to shed light on the industrial companies in Iraq and evaluate the transformation experience of one of the industrial companies that have moved towards self-financing, as most industrial companies suffer from large material losses and these losses are borne by the Ministry of Finance, which is a great financial burden on it at the time the state seeks to Directing their resources to economic development, and that industrial companies are still far from self-financing the same way as other industrial companies that have headed the same direction, and the importance of making radical changes in industrial companies by increasing their organizational efficiency and competitiveness.

Keywords: market economy, self-financing, transformation.

المقدمة

يعد نظام اقتصاد السوق نظاماً عالمياً. اذ امتدت موجة من التغيرات إلى كافة أطراف النظم الاقتصادية المصنفة على انها موجهه مركزياً من قبل الدولة. اذ حقق نظام السوق في ادارة النشاط الاقتصادي قفزات كبيرة من التطور في اطار حركة تاريخية عميقة ومعقدة، واصبح التوجه نحو اقتصاد السوق واتباع آلياته دعوة عالمية ارتبطت باتساع الحركة الدولية لراس المال والانتاج

والتجارة والصناعة مثلما ارتبطت بدور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تدير النظام الاقتصادي الدولي وتوجهه خاصة فيما يتعلق في الصناعة واعادة هيكلتها وما أرتبط بها من سياسات صناعية ونتيجة لما يعانيه الاقتصاد العراقي على مدار عقود من الزمن، حيث كان الاقتصاد ملكاً لرسمال الدولة ويتم إدارته والتخطيط له بشكل مركزي، وكان يستوعب جزءاً كبيراً من القوى العاملة، واجه اقتصاد الدولة انخفاضاً تدريجياً في الجودة والتنافسية، فرضت بالحتم على تقليص إيرادات الدولة من اهم مصادرها (النفط) بحيث انعكس ذلك على توفير مستلزمات الانتاج الصناعي المستوردة وبنسب عالية تصل الى اكثر من 50% من مستلزمات الانتاج المحلي وعدم توفر قطع الغيار والقدرة على التنمية والتوسع والتطور التكنولوجي فضلاً عن التقادم التكنولوجي في خطوط الانتاجية، وعد حينذاك تحويل الشركات الصناعية العامة من التمويل المركزي الى شركات تمويل ذاتي الخطوة الاولى والاساسية في اعادة هيكلتها و خلق بيئة اقتصادية تمكن القطاع الصناعي العام من التوسع وتشجيع الشركات على تحقيق الاستقلالية والتشغيل الذاتي والاعتماد على الذات في قدرتها على المنافسة في السوق. تضع في اعتبارها اهمية تقليل مشاركة الدولة في ادارة اصولها والتأثير الاقتصادي الايجابي الذي يمكن ان ينتج من خلال تحويل الشركات المملوكة للدولة نحو التمويل الذاتي.

مشكلة الدراسة: تعاني معظم شركات وزارة الصناعة والمعادن خاصة التي تم تحويلها الى تمويل ذاتي من خسائر مادية جسيمة تتحملها وزارة المالية مما يشكل اعباء كبيرة على الموازنة العامة في الوقت التي تسعى فيه الدولة الى توجيه مواردها لتحقيق الخدمات الاساسية للمواطنين.

فرضية الدراسة: ان جدوى تحول الشركات الصناعية الى التمويل الذاتي في العراق يعاني من تلكؤ نمو هذه الصناعات وانخفاض كفاءة اداء الشركات الصناعية وضعف تأثيرها في الاقتصاد العراقي.

اهمية الدراسة: تأتي اهمية دراسة الشركات الصناعية وتصنيفها من حيث معايير ومؤشرات الربحية التجارية، كون ان الشركات التابعة لوزارة الصناعة تعاني من تحقيق خسائر ياتي ذلك انساقاً مع اهمية طرح تساؤلات عدة اهمها:

1. ماهو جدوى ومتطلبات عملية التحول نحو اقتصاد السوق والصناعة في العراق؟
 2. ماهي مبررات وشروط التحول نحو التسيير الذاتي والاستقلالية لمنظمات الاعمال الصناعية باتجاه تحقيق حالة التحول من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي واسباب فشل الشركات الممولة ذاتياً ونجاح الأخرى.
- هدف الدراسة:** يهدف البحث الى تحليل اقتصادي للشركات الصناعية في العراق وتقييم تجربة التحول نحو التمويل الذاتي.
- منهجية الدراسة:** للوصول الى الاهداف المرجوة والاحاطة بجوانب الموضوع سيتم استخدام المنهج والاساليب التحليلية والوصفية في معرفة دور التحول الى التمويل الذاتي بما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي.

المحور الاول: الإطار النظري للتحول نحو اقتصاد السوق

اولاً. مفهوم التحول الى اقتصاد السوق: يشير مفهوم التحول الاقتصادي "الى الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط الى النظام القائم على آلية السوق" (غنيم، 2006: 3). من مثل تلك البلدان المتحولة الى اقتصاد السوق (اوروبا الشرقية والعديد من البلدان النامية).

فالتحول "عملية تغير مستمرة في الهيكل الاقتصادي، تهدف الى تأسيس نظام جديد اكثر تطوراً ويلبي متطلبات واحتياجات الافراد والشركات والمؤسسات والمشروعات، ولتشمل اعادة هيكلة الشركات والمؤسسات العامة لتصبح قادرة على الاستمرار والبقاء ضمن السوق التنافسية. (النجار، 2015: 318).

ثانياً. مبادئ التحول الى اقتصاد السوق:

1. الحرية الاقتصادية مع دور تدخل محدود للدولة.
2. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
3. حافز الربح كدافع للنشاط الاقتصادي.
4. المنافسة.
5. مبدأ المسؤولية الاجتماعية.
6. عوامل الميزة النسبية.

ثالثاً. اهداف تحول الشركات الصناعية الى اقتصاد السوق: يهدف برامج التحول الى تحقيق اهداف عدة منها:

1. اعادة توزيع الادوار بين شركات القطاع العام والخاص، وانسحاب الدولة تدريجياً من النشاطات الاقتصادية، وفسح المجال امام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص للشركات الصناعية.
 2. التخفيف من الابعاء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للشركات الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم الشركات التي تعطى ايرادات لتنعش الموازنة.
 3. تعزيز تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة للشركات الصناعية عبر توفير مناخ استثماري مناسب، إذ إن اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر لا تقف عند زيادة الموارد المالية فحسب، وانما تصل الى فتح الاسواق الجديدة، وزيادة فرص العمل، وتسهيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة (الكفري، 2004: 1-2).
 4. تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة للشركات الصناعية من خلال التسعير الملائم لتلك الموارد وعناصر الانتاج ولاسيما النقد الاجنبي ومصادر الطاقة ورأس المال.
- رابعاً. مشكلات التحول الى اقتصاد السوق: هناك العديد من المشكلات التي تواجه عملية التحول للشركات الصناعية نحو اقتصاد السوق التي قد تبقى قائمة حتى بعد التحول، من أبرزها:
1. عجز الشركات الصناعية بآلياته المختلفة عن تحقيق الرفاه لجميع أفراد المجتمع، وذلك لعجزه عن ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفقر والبطالة بصورة عامة (Stitglits, j., 1998: 18).
 2. المشكلات القانونية: فتنفيذ الخصخصة تستدعي تهيئة الأطر والأنظمة التشريعية التي تخول الحكومات نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص، كما يستدعي سن القوانين التجارية اللازمة المتعلقة بطبيعة ونطاق ودور نشاط القطاع الخاص.
 3. مشكلات التقييم أو تحديد قيمة الأسعار السائدة في السوق، فاما ان يتم تحديد قيمة مرتفعة للمنشأة يؤدي الى عزوف المستثمرين، او تحديد قيمة اقل من القيم الحقيقية للشركة هذا يؤدي الى ضياع اموال على الشركة وعلى الحكومة.
 4. ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المالية والفنية وتخفيف عبء ديونها الخارجية لعدد من الشركات لتنمية عائداتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.

5. نقص الكفاءة لدى المسؤولين عن تنفيذ الخصخصة مما يؤدي إلى مشاكل في تسويق الشركات المراد خصخصتها وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين، والاستعمال المحدود لمختلف اساليب الخصخصة (الوزان، الحسيني، 2009: 103).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتمويل

يعتبر التمويل من اهم فروع علم الاقتصاد سيما الوظيفة التمويلية وأثرها على الاستدامة المالية لعمل الشركة وتطورها ويعرف التمويل على انه "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير اي شركة لاستدامتها الماليه سواء بالقطاع العام او الخاص"، وبعبارة اخرى (عملية لتجميع مبالغ مالية ووضعها تحت تصرف الشركة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين او المالكين لهذه الشركة. غير ان اعتبار التمويل على انه الحصول على الأموال واستخدامها للتشغيل او تطوير الشركة او تاسيس المشروع تمثل النظرية التقليدية للوظيفة التمويلية، وهي نظرة تركز اساساً على تحديد افضل مركز للحصول على الاموال من مصادر عدة متاحة، ولذلك لا بد ان يكون تعريف التمويل متماشياً مع النظرة الحديثة على انه يتضمن القرارات التي تتخذها الادارة لتجعل من استعمال الاموال اقتصادياً بما في ذلك الاستخدامات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة، والنظر الى القضايا المالية على انها عملية متصلة مع اعمال كثيره اخرى متنوعه في الشركة كالانتاج والتسويق. يعتبر التمويل الذاتي اهم مورد داخلي للشركة، فهو مكمل اساسي وضروري لكل عمليات الاقتراض، حيث يجنب الشركة عمليات الاستدانة بطريقة مبالغ بها وهذا بالاستخدام الفعال للموارد الداخلية لها. يبدو في بعض الاحيان، بان التمويل الذاتي يملك مضهراً مجانياً، كون الشركة لا تدفع عنه الفوائد، لكن في الحقيقة عكس ذلك، اذ ان التمويل الذاتي تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة، وهي تمثل القيمة المتوقعة من قبل المستثمرين عند تقرير الاستثمار في مشروع معين، وهذا بادخال مفهوم الفرصة البديلة (الضائعة) لاجل التمكن من تحديد تكلفة التمويل الذاتي لا بد من حساب تكلفة كل من الإندثارات، الارباح الغير موزعة.

اولاً. مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه: التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية وبذلك فهي عملية:

1. تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للشركة والتي عادة ماتكون الارباح المتحققة.
2. اعادة استثمار الفائض المالي لتحديد وتوسيع اعمال الشركة دون اللجوء الى زيادة رأسمالها سواء من اصحابها او من الغير. (افراح، 2014: 10).
3. تكوين موارد جديدة بواسطة النشاط الاساسي للشركة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية اي الاستدامة المالية للشركة، لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط المخصص لتمويل النمو المستقبلي.

ثانياً. انواع التمويل الذاتي: هناك نوعين من التمويل الذاتي:

1. تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط: وهو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الانتاجية للشركة، حيث ان الشركة تخصص اموالها لتحقيق الاهداف المسطرة، لا أكثر ويتكون عموماً من الاهتلاكات.
2. لتمويل الخاص بالتوسع: في بعض الاحيان نجد ان التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحصل في عناصر الاصول، وفي هذا الحالة تلجأ الشركة الى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة او زيادة مخزونها او حتى زيادة رأسمالها، فان هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل

الذاتي الخاص بالتوسع، والتي يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة وتوزيع (عايشوش، 2014: 21).

ثالثاً. إيجابيات وسلبيات التمويل الذاتي:

- أ. هناك مجموعة من الإيجابيات للشركة التي يمكن الاعتماد على التمويل الذاتي:
 1. يجنب التمويل الذاتي الشركة تحمل اعباء تعاقدية مثل دفع فوائد وتسديد الديون عند اللجوء الى الاستدانة كمصدر تمويل.
 2. يساهم في استبعاد المخاطر المتعلقة بالبيئة المالية كالتوقف عن الدفع ومخاطر العسر المالي.
 3. يعتبر وسيلة اساسيه ومهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي قد يصعب عليها الحصول على التمويل من مصادر خارجية.
 4. يؤدي التمويل الذاتي الى دعم المركز المالي للشركة ويجنبها التقلبات الموسمية المحتملة نظراً لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة احتياجاتها المتغيرة.
 5. كذلك من اهم مميزات انه يعتبر المصدر الاول لتكوين راس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة.
- ب. سلبيات التمويل الذاتي: اما اهم سلبيات استخدام التمويل الذاتي كالاتي:
 1. قد يؤدي الى فقدان اهتمام المساهمين بالشركة نتيجة لتراجع الأرباح الموزعة.
 2. يكون التمويل الذاتي في بعض الاحيان غير كاف لتمويل كل الاحتياجات التمويلية للشركة بالتالي فالاعتماد الكلي عليه قصد تحقيق عملية النمو المستقبلي تكون بشكل بطيء، ومن ثم عدم التمكن من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والمرحلة بسبب هذا النوع من التمويل.
 3. نمط تمويل "غير مكلف" يمكن ان ينتج عنه استثمارات ذات مردودية ضعيفة (محسن، 2019: 10).

المحور الثالث: الإطار النظري للتحويل

- أولاً. عرف التحويل الاقتصادي: "بأنه وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتراوح بين تخصيص جديد للموارد وإعادة هيكلة المشاريع الحالية ورفع مستوى كفاءة الأداء" وهو بهذا المعنى عملية تغير مستمرة في الهيكل الاقتصادي ويكون الهدف منه مواكبة التغيرات الاقتصادية حيث ان الانتقال من الاساليب الاقتصادية القديمة الى اساليب ونظم اقتصادية حديثة لمواكبة التغيرات والواقع الجديد ويمكن اختيار أحد الاتجاهين ادناه او كليهما عند تطبيق سياسة التحويل في دولة ما:
 1. التحويل الكامل ولجميع القطاعات في آن واحد.
 2. التحويل الجزئي او التدريجي لبعض الصناعات والمشاريع.
- ثانياً. اسباب التحويل: هنالك عدت عوامل ادت الى التحويل الى اقتصاد السوق:
 1. انهيار النظام الاشتراكي: كما هو معروف فانه من مبادئ واساسيات اقتصاديات الدول الاشتراكية انها تقوم على فكرة الملكية العامة لادوات الانتاج، واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الاهداف التي تحددها الدولة، ومع انقسام العالم الى كتلتين متناقضتين احدهما بقيادة الاتحاد السوفيتي قد جعلت من الدول تميل وتنتج لتطبيق النهج الاشتراكي من ادارتها للاقتصاد الوطني فمع انهيار النظام الاشتراكي الكتلة الشرقية وماترتب عنه فقدان الدول النامية الكثير من المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها وكانت هذه المساعدات تساعد الدول النامية على اقامة ما تبتغيه من المشروعات العامة.

2. الضغوطات من المؤسسات المالية الدولية: حسب تقدير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ان التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو المصدر الاساسي والرئيسي لكل الازمات والكوارث، وقد تجلّى ذلك في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي حيث التوصية الدائمة بالخفض المباشر والواضح في دور الحكومة والدولة في الحياة الاقتصادية او احلال محلها التحول نحو اقتصاد السوق في ادارة الاقتصاد.

3. فشل تجارب التنمية في الدول النامية: حيث اهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد وتجنباً لقطاع السوق، أصبح ينظر على انه خطيئة كبرى ولكي تزيد حوافز القطاع الخاص على الاستثمار فانه يتعين على الدولة ان تبتعد عن التخطيط الاقتصادي وان تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة.

4. الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات: في سبيل حصول الدول النامية على استثمارات اجنبية وتكنولوجيا متقدمة كان لابد ان تعتمد على الشركات متعددة الجنسيات وذلك فان الدول النامية يجب ان تغير قوانينها وتفسح المجال وتترك الدولة المشروعات التي ستعمل بها الشركات (القهيوي، الوادي، 2012: 25-26).

ثالثاً. مبررات التحول:

1. التغير في النظام الاقتصادي السائد التي يتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي حيث ان التحول يسمح بخلق بيئة عمل ديناميكية للتغير جنباً الى جنب اهداف القطاع العام المتعلقة بالابعاد الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية.

2. زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الاموال المحلية وتشجيع الافراد على توظيف مدخراتهم في الفرص الاستثمارية المتاحة.

3. معالجة الاختلالات في الشركات العامة عن طريق اعادة هيكلة هذه الشركات وتغيير بعض انظمتها لتتوافق مع آلية السوق.

4. تخفيف الابعاء المالية عن موازنة الدولة وخصوصاً فيما يتعلق بالدعم المالي والاعانات المقدمة للشركات العامة لاستمرار عملها وتغطية نفقاتها وخصوصاً الشركات الخدمية او المتكئة في عملها الانتاجي.

5. تحسين جودة الخدمات والسلع المقدمة او الحفاظ على المستويات الحالية حيث ان الايرادات المتحققة باستمرار غالباً ماتؤدي الى انخفاض التكاليف وتحسين مستوى وجودة الخدمات والسلع. (سهر، 2014: 290).

المحور الرابع: تجربة تحول الشركات الصناعية في العراق

اولاً. واقع الشركات الصناعية بعد عام 2003: واجهت الشركات الصناعية في العراق بعد عام 2003 العديد من المعوقات والتحديات التي ادت الى عرقلة أدائها التنموي، نتيجة لمجموعة اسباب نتجت عن الظروف غير الطبيعية التي رافقت الصناعة العراقية وكان لها الاثر السلبي على الاقتصاد العراقي وبذلك اصيب القطاع الصناعي في العراق بالشلل بعد عام 2003، وتوقفت نسبة 95% من الشركات الصناعية عن العمل الذي يعمل فيها 2.5 مليون موظف، مما يكلف الدولة العراقية سنوياً ثلاث مليارات دولار لسداد رواتب الموظفين فيها، وان عدد الشركات الحكومية ناهز 192 شركة، غالبيتها شركات تعتمد على مساعدات الدولة من اجل البقاء مستتزة للمال العام، وان اغلب الشركات الصناعية المملوكة للدولة في تقادم معداتها وتضخم عدد الموظفين، وفشلها في

- التكيف مع اقتصاد السوق واعتمادها بالكامل على دعم الدولة والتعايش على المال العام على الرغم ان العوامل التي كانت تعاني منها قبل 2003 لم تعد موجودة اي العوامل الخارجية والمتمثلة بالحصار الاقتصادي، الا انها ما تزال تعاني من عدة تحديات ومن اهمها ما يلي:
1. الدمار والتخريب الذي الحق بجميع المعامل الصناعية من خلال نهب المصانع ومنتجاتها.
 2. قدم الخطوط الانتاجية حيث يعود معظمها الى السبعينات من القرن الماضي والحاجة الى اعادة تأهيل المصانع وادارتها بأساليب متطورة.
 3. المنافسة الشديدة من الشركات الاجنبية والعربية الغير خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية مما يتيح لها تقديم منتجات رديئة بأسعار زهيدة.
 4. عدم توفير الامكانيات المادية التي تساهم بتطوير انتاج الشركات الصناعية كمأ ونوعاً للدخول في منافسة البضائع المستوردة والتي غزت الاسواق العراقية دون قيود.
 5. عدم تفعيل قانون لحماية الانتاج الوطنية حالياً.
 6. عدم تسويق انتاج بعض الشركات الصناعية وذلك بسبب اغراق السوق المحلية بانواع مختلفة وبأسعار اقل بكثير من منتجات الشركات الصناعية العراقية ولعدم خضوعها لرسوم كمركية.
 7. عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن عدم الاستقرار الامني الامر الذي ادى الى هجرة رؤوس الاموال الوطنية وبالتالي انخفاض الانتاج المحلي.
 8. النظام السياسي الجديد ومايتبعه من تغير وزاري كل أربع سنوات ومنح الوزارات الكيانات السياسية وبالتالي اختيار الوزير على اساس الانتماء السياسي وليس على اساس الكفاءة بالإضافة الى الفساد الاداري.
 9. السياسة التجارية الغير سليمة حيث لا يزال العراق خارج حدود الاسواق الدولية وحتى المحلية، اذ لا يتمتع العراق بتنافسية بمعظم منتجاته (عنبر، 2013: 60).
 10. هيمنة الوزارات على القرارات الادارية والإنتاجية لهذه الشركات، ما يؤدي الى ضعف مجالس الادارة وتبعيتها للإدارات التنفيذية الحكومية، على خلاف ما جاء في قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997.
 11. غياب المعيار الذي يحدد وجود ميزة نسبية للمنتج المحلي من عدمه امام منتج أجنبي لا يخضع للتعرفة الكمركية بالمقدار الذي يوفر الحماية للمنتج المحلي (خطة التنمية الوطنية، 2018-2020: 101).
- ثانياً. جدوى تحول شركة الاسمنت العراقية الى التمويل الذاتي:** تعد صناعة الاسمنت من أبرز الصناعات المعمول بها في العراق، اذ من المومل ان يكون لها دور في اسناد عمليات اعادة اعمار العراق خلال المراحل الحالية والمستقبلية، الجدول التالي يبين عينة دراسة هذه الصناعة:
- الجدول (1): عدد العاملين في الشركة العامة للسمنت

المنتجات	عدد العاملين	الشركة
سمنت مختلف الانواع	12673	الشركة العامة للسمنت العراقية

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية.

- أ. نسبة استغلال الطاقة المتاحة للشركة الاسمنت العراقية عينة الدراسة للمدة (2011-2018):
تمثل الطاقة الانتاجية المتاحة بالطاقة الانتاجية القصوى مستبعداً عنها الاختناقات داخل مراكز الإنتاج.

الجدول (2): الطاقة المتاحة والفعلية ونسب الاستغلال للمدة (2018-2011)

السنة	الطاقة المتاحة (1)	الطاقة الفعلية (2)	نسبة الاستغلال 3 = (2/1) %
2011	183750	31013	17
2012	150000	41041	27
2013	184944	57671	31
2014	65880	41786	63
2015	68360	41367	61
2016	196912	112711	57
2017	199050	106360	53
2018	273678	165993	61

- المصدر: وزارة الصناعة والمعادن الدائرة الاقتصادية.

- العمود الثالث من عمل الباحثان.

من خلال الجدول (2) يلاحظ ان نسبة استغلال الطاقة المتاحة قد سجلت نسب متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث شهدت اعلى نسبة عام 2014 بلغت 63%، واقل نسبة استغلال عام 2011 بنسبة 17%، تدل هذه النسب تخطي وسوء الادارة والتخطيط.

ب. نسبة استغلال الطاقة المخططة للشركة السميت العراقية للمدة (2018-2011): تعبر هذه الطاقة عن كمية الانتاج المستهدف باستخدام عناصر الانتاج والخدمات المتاحة لفترة زمنية معينة على ضوء الخطة المرسومة.

الجدول (3): الطاقة الفعلية والمخططة ونسب الاستغلال للمدة (2018-2011)

السنة	الطاقة الفعلية (1)	الطاقة المخططة (2)	نسبة الاستغلال %(1/2)
2011	31013	35840	87
2012	41041	41538	99
2013	57671	59945	96
2014	41786	65880	63
2015	41367	64440	64
2016	112711	157284	72
2017	106360	172456	62
2018	165993	191025	87

- المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية.

- العمود الثالث من عمل الباحثان.

يلاحظ من الجدول (3) شهدت نسب استغلال الطاقة التخطيطية خلال مدة البحث تفاوت بينها، حيث حققت اعلى نسبة عام 2012 بلغت 99% واقل نسبة عام 2017 بنسبة 62%، نلاحظ عام 2011 ان نسبة استغلال كانت 87% وارتفع في 2012 الى 99% يدل هذا على الاستغلال الجيد للطاقات التخطيطية للشركة اما الأعوام 2013-2014 انخفضت فيها النسبة وبشكل كبير لما

شهدته البلاد من أزمة مالية وكذلك عدم اقرار الموازنة في سنة 2014، وارتفعت النسبة الى 72% في 2016 والتي أُعلن فيها قانون اندماج الشركات، ونلاحظ في عام 2018 ارتفعت النسبة الى 87% في هذه السنة يوضح عدم ابتعاد التخطيط عن الطاقة الفعلية واستغلال الطاقة بشكل جيد.

ج. نسبة استغلال الطاقة الفعلية للشركة الاسمنت العراقية للمدة (2011-2018):

الجدول (4): الطاقة المتاحة والمخططة ونسب الاستغلال للمدة (2011-2018)، (مليون دينار)

السنة	الطاقة المتاحة (1)	الطاقة المخططة (2)	نسبة الاستغلال % 3 = (1/2)
2011	183750	35840	5
2012	150000	41538	3
2013	184944	59945	3
2014	65880	65880	1
2015	68360	64440	1
2016	196912	157284	1
2017	199050	172456	1
2018	273678	191025	1

- المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية.

- العمود الثالث من عمل الباحثان.

يلاحظ من الجدول (4) ان نسب الاستغلال للمدة (2011- 2018) متدنية ومتذبذبة في عام 2011 بنسبة استغلال 5% وبعدها انخفضت في عام 2012 الى 3% وبقت ثابتة في عام 2013 اما في عام 2014 انخفضت النسبة الى 1% وبقت ثابتة الى 2018 وهذا بسبب سوء الادارة والتخطيط من استغلال الطاقات الفعلية للشركة وخاصة من عام 2014 الى عام 2018 اي بعد اندماج الشركات.

د. نسبة الارباح او الخسائر للشركة الاسمنت العراقية (مليون دينار):

الجدول (5): إجمالي الإيرادات والمصاريف للمدة (2011-2018)

السنة	إجمالي إيرادات (1)	إجمالي المصاريف (2)	نسبة الارباح او الخسائر
2011	59	51	8
2012	73	61	12
2013	91	85	6
2014	-	-	-
2015	26	73	(47)
2016	121	199	(78)
2017	118	208	(90)
2018	158	235	(77)

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية.

العمود الثالث من عمل الباحثان (إجمالي الإيرادات-إجمالي المصاريف) الارقام بين الاقواس سالبة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) ان نسب الارباح والخسائر لهذه الشركة متذبذبة حيث نلاحظ في عام 2011 ان الشركة حققت ارباح 8 مليون وازدادت في عام 2012 الى 12 مليون وانخفضت في عام 2013 ونلاحظ في عام 2015 الى 2018 بدأت الشركة تحقق خسائر اي حتى بعد الاندماج التي حصل بين الشركات في عام 2016.

المحور الخامس: تحليل الاداء المالي للشركات الصناعية

ان تحليل الاداء المالي للشركات الصناعية تعتمد على العمل اليومي من الناحية الايرادات والمصروفات الداخلية. ويتضمن التحليل المالي:

1. **نسبة السيولة:** تبين النسبة قدرة الشركة الصناعية على مواجهة الديون والمستحقات قصيرة الاجل ويجب ان تكون النسبة 2 وان لا تقل عن 1/2 بمعنى ان كل دينار من المطلوبات يجب ان يقابله دينار من الموجودات وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة الشركة على دفع التزاماتها الجارية والنسبة الملائمة هي

نسبة التداول = الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول (6): الأصول الخصوم للمدة (2018-2019)

السنة	الاصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
2018	548389	472078	1.16
2019	552659	415803	1.32

- المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة.

- نسبة التداول من استخراج الباحثان.

يلاحظ من الجدول (6) ان النسبة المتحققة يعنى قدرة الشركة على دفع التزاماتها الجارية على الامد القصير.

2. **نسبة النشاط:** تقيس مدى استخدام اصول الشركة لزيادة المبيعات وكلما زادت النسبة زادت اداء

الشركة في استخدام اصولها وتقاس على الشكل التالي:

معدل دوران المبيعات = المبيعات / مجموع الاصول.

الجدول (7): المبيعات الى مجموع الاصول للمدة (2018-2019)

السنة	المبيعات	مجموع الاصول	المجموع %
2018	133,481	820,462	16%
2019	171,230	834,271	21%

- المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، القطاع العام.

- مجموع دوران الاصول من عمل الباحثان.

يلاحظ من الجدول (7) ان نسبة الدوران في السنتين جيد حيث بلغت 2018 (16%) وزادت في عام 2019 (21%) هذا يعنى ان نسبة نشاط الشركة جيد.

3. **المديونية:** تقيس المدى الذي ذهبت اليه الشركة في تمويل اصولها من اموال الغير كما تقدم معلومات عن قدرة الشركة لأستيعاب تراجع الاصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر وتكون المعادلة كالتالي:

مجموع الديون = الدائنون / المدينون

وكلما زادت النسبة يعنى ان الشركة في وضع أفضل.

الجدول (8): نسب المديونية للشركة للمدة (2018-2019)

السنة	دائنون	مدينون	نسبة المديونية
2018	472	367	1.2
2019	415	372	1.1

- المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة.

- نسبة المديونية من عمل الباحثان.

نلاحظ من الجدول (8) ان نسبة المديونية في السنتين 2019/2018 على قدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية في المدى القصير.

4. الربحية: تقيس هذه النسبة العلاقة بين الربح العادي اي الربح الناتج من النشاط الجاري وصافي المبيعات الذي يمثل مصدر الايراد الاساسي وتكون كالتالي:

نسبة الربحية = صافي الربح / صافي المبيعات.

الجدول (9): نسب الربحية لشركة السمنت للمدة (2018-2019)

السنة	صافي المبيعات	صافي الربح	نسبة الربحية
2018	133.841	(39,395)	(0.2)
2019	171.230	(76,204)	(0.5)

- المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، القطاع العام.

- نسبة الربحية من عمل الباحثان، الارقام بين الاقواس هي سالبة.

يبين من الجدول (9) نسبة الربحية في السنتين سالب يدل على خسارة الشركة وعدم ربحيتها.

ثانياً. التحليل الاقتصادي للشركات الصناعية:

1. الارباح الاقتصادية: وفقا للقانون الاقتصادي والشركات الصناعية فان الارباح عند استخراجها (الارباح الاقتصادية = الايراد - التكاليف)

الجدول (10): الارباح الاقتصادية للمدة (2018-2019) (مليون دينار)

السنة	الايرادات	التكاليف	الارباح الاقتصادية
2018	133,481	186,430	(52,949)
2019	171,230	207,460	(36,229)

- المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، القطاع العام.

- الارباح الاقتصادية من عمل الباحثان، الارقام بين الاقواس سالبة.

يلاحظ من الجدول (10) تحقيق ارباح اقتصادية في السنتين بالسالب يعنى عدم قدرة الشركة على تحقيق الارباح وبالتالي هذه الشركة تعتبر خاسرة.

2. **المردودية الاقتصادية:** هي علاقة الارباح بالموجودات لغرض الحصول على نتائج اقتصادية، وهي تطبق على كل المراحل الاقتصادية، وكما موضح بالمعادلة الاتية:

(المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/مجموع الاصول)، (احمد، 2020: 49).

الجدول (11): المردودية الاقتصادية للمدة (2018-2019)

السنة	النتيجة الصافية	مجموع الاصول	المردودية الاقتصادية
2018	(52,949)	82046	(0.6)
2019	(36,229)	83427	(0.4)

- المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة، القطاع العام.

- المردودية الاقتصادية من عمل الباحثان، الارقام بين الاقواس سالبة.

يلاحظ من الجدول (11) ان المردودية الاقتصادية للسنتين في السالب مما يدل على ضعف الشركة وعدم قدرتها على تحقيق ارباح اقتصادية ادى الى مردودية اقتصادية سيئة للشركة.

المحور السادس: التخصيصات المالية التي تم تخصيصها من الموازنة

اولاً. القانون التي تعمل به الموازنة الاتحادية لتمويل الشركات الصناعية ذات التمويل الذاتي:

❖ **قانون الاداره المالية رقم 6 لسنة 2019:** هو القانون المعمول به حالياً لتمويل الشركات الصناعية ذات التمويل الذاتي حيث ينص الفصل الثامن التي تشمل موازنات الادارات الممولة ذاتياً والفصل التاسع الذي يشمل صلاحيات شطب الديون والموجودات حيث ان لوزير المالية التنازل عن حق الحكومة في استحصا مبالغ الدفع او تقسيطه او ارجاع تسديده ضمن الحدود التي يضعها مجلس الوزراء.

ثانياً. المنح التي تتحملها وزارة المالية للشركة الاسمنت العراقية: توظف الشركات الصناعية المملوكة الى الدولة حوالي 100الف - 500 الف شخص خلال الاعوام السابقة، حيث اصبحت هذه الشركات غير قادرة على تأمين دفع رواتب منتسبيها، لذا اتخذت الدولة مبدأً لهذه الشركات لدفع رواتب مقطوعة اليهم لحين إعادة تأهيل العمل فيها وتحقيق موارد ذاتية لها وتغطية مصروفاتها، الا ان استمرار الوضع القائم لهذه الشركات ادى الى دفع الدولة والاستمرار بتخصيص مبالغ لدعمها لتغطية رواتب موظفيها وليست لإعادة التأهيل نلاحظ ان نسبة الانفاق لدعم رواتب الموظفين للشركات المملوكة للدولة تتراوح 3%-15 من حجم الانفاق التشغيلي وهذا الدعم يعنى دفع رواتب دون مقابل خدمة او سلعة (المهايني، سلوم، 2008: 16-17).

اما المنح التي تعطيها وزارة المالية لسد العجز التي يحصل في الشركات من خلال دراسة الموازنة التخطيطية للشركة وكذلك جدول الارباح والخسائر ومد الشركة بما تحتاجه من راس مال لتمشية انتاجها وبعض المنح تكون 100% للشركات المعطلة تماماً وبعضها تكون بنسبة اقل من 100% ونلاحظ من الجدول التالي شركة الاسمنت العراقية وكمية المنح التي تعطي للشركة عينة البحث.

الجدول (12): منح خزينة الدولة للشركة للمدة (2016-2019) (مليار دينار)

السنة	منح الخزينة
2016	92
2017	92
2018	92
2019	87

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة.

نلاحظ الجدول (12) ان السنوات 2016-2018 المبالغ الممنوحة لشركة الاسمنت العراقية (92) مليار دينار لكل سنة لسد العجز التي يحصل في موازنتها والنقوصات في رواتب منتسبيها ولمساعدتها على تمشية انتاجها اما عام 2019 انخفض المبلغ الممنوح من الخزينة الى (87) مليار دينار وتكون هذه المبالغ بالاعتماد على جداول مصدقة لاحتياجات الشركة بعد مناقشتها مع ممثل الشركة وكذلك بالاعتماد على قوائم الحسابات الختامية لكل شركة من ضمنها شركة الاسمنت العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. في ضوء جدوى تحول الشركات الصناعية بشكل عام وصناعة الاسمنت بشكل خاص تم استنباط عدد من الحقائق اهمها:
 - أ. عدم تحقيق مبدأ الكفاءة والفاعلية.
 - ب. انخفاض ملحوظ وبنسبة عالية لقدرات الشركات الصناعية على تلبية طلب المستهلك والسوق العراقية.
 - ج. عدم توفر الميزة التنافسية للصناعة العراقية
2. ان الشركات الصناعية مازال تعتمد على الموازنة العامة للدولة في تحويل نفقاتها التشغيلية الجارية والاستثمارية.
3. الشركات الصناعية مازال بعيدة عن مفهوم التمويل الذاتي اسوة بشركات الصناعية التي تعمل بنفس الاتجاه.
4. المبادرة لاتخاذ القرار والاخذ بالمتغيرات والتطورات الصناعية والتكنولوجية وفق سياقات عمل الشركات القطاع الخاص.

ثانياً. التوصيات: في ضوء الاستنتاجات يوصي الباحث بما يأتي:

1. اهمية اجراء تغييرات هيكلية في الشركات الصناعية بزيادة كفاءتها التنظيمية وتحسين قدرتها التنافسية وجعلها قطاعاً مرناً متوافقاً مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية
2. العمل على هيكلة او خصخصة الشركات الصناعية الخاسرة ومنها شركة الاسمنت العراقية واعادة هيكلتها من جميع النواحي المالية والتكنولوجية والتنظيمية والتسويقية
3. تحديد الاحتياجات الفعلية للشركات وحسب المواصفات الفنية والمعايير الاقتصادية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. القهوي، ليث عبد الله والوادي، بلال محمود، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، ط1، الاردن، عمان، 2012.
2. الكفري، مصطفى عبد الله، عمليات الخصخصة في الدول العربية ومبرراتها، ظروفها والصعوبات التي تواجهها، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2004.
3. المهاني، محمد خالد وسلوم، حسن عبد الكريم، الموازنة الفيدرالية للعراق الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق والإيرادات للفترة من 2004-2007، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثامن والستون، 2008.

4. النجار، يحيى، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسة الجدوى وتقييم كفاءة الاداء، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2010.
5. الوزان، احمد عباس والحسيني، عبير محمد: التحول نحو القطاع الخاص (الية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق المزاي العيوب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، المجلد (3)، العدد (8) خاص (2009).
6. محسن، الاء رياح، 2019، دور التمويل الذاتي في خدمات دائرة ماء بغداد (منظور استراتيجي)، بحث دبلوم، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
7. افراح، راندة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصيص محاسبة ومالية، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، 2014.
8. جاسم، احمد محمد، تقييم الاداء المالي والاقتصادي لمديريات الكمارك في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، 2020.
9. عاشوش، مبروكة هاجر، أثر التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة 2009-2011، الجزائر، 2014.
10. عنبر، ختام غياض، الانفاق الاستثماري ودورة في نمو ناتج منشآت الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة 2000-2010، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013.
11. سهر، فيصل زيدان، اعادة هيكلة شركات القطاع الصناعي العام بأسلوب التحول الى الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة (التجربة العراقية نموذجاً)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 77، لسنة 2014.
12. غنيم، احمد فاروق، الديمقراطية واقتصاد السوق، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، على الموقع الالكتروني. www.cip-arabia.org/asp.
13. خطة التنمية الوطنية (2018-2020).
14. وزارة الصناعة والمعادن، الدائرة الاقتصادية.
15. وزارة المالية، دائرة الموازنة، قسم القطاع العام.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Stiglits, j. (Redefining the Role of the state: what should it do: How should these decisions be made?) paper presented on the tenth Anniversary M1T1 Research institute; the word Bank; TOKYO, 1998.